



# شرح الصمد بتحريم رفع القبور

تصنيف

الإمام محمد بن علي الشوكاني

(رحمه الله)

١١٧٢ - ١٢٥٠ هـ

طبع ونشر

الهيئة العامة للإيمار والوقفاة  
الهيئة العامة للإفتاء والقبور والحدائق  
الرياض - المملكة العربية السعودية

وقف لله تعالى

الطبعة الأولى

١٤٣٢ هـ - ٢٠١١ م





# شرح الصمدور

بتحريم رفع القبور

تصنيف

الإمام محمد بن علي الشوكاني

- رحمه الله -

١١٧٢ - ١٢٥٠ هـ

طبع ونشر

الرئاسة العامة للإبحر في العالمين والوفاء  
الوزارة العامة للجمعية المطبوعة العربية  
الرياض - المملكة العربية السعودية

وقف لله تعالى

الطبعة الأولى

١٤٣٢ هـ - ٢٠١١ م



# بسم الله الرحمن الرحيم

الناشر

الرئاسة العامة للبحوث العلمية والإفتاء  
الرياض - المملكة العربية السعودية  
الطبعة الأولى: ١٤٣٢هـ - ٢٠١١م

الرئاسة العامة للبحوث العلمية والإفتاء ، ١٤٣٢هـ

## فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

الشوكاني ، محمد علي

شرح الصدور بتحريم رفع القبور / محمد علي الشوكاني -

ط١ - الرياض ، ١٤٣٢هـ

٤٨ ص: ١٢ × ١٧ سم

ردمك: ٦ - ٥٤٣ - ١١ - ٩٩٦٠ - ٩٧٨

١- المقابر ٢- البدع في الإسلام - الحلال والحرام أ. العنوان

١٤٣٢/٣٧٥٠

ديوي ٢٥٩.٤٤

رقم الإيداع: ١٤٣٢/٣٧٥٠

ردمك: ٦ - ٥٤٣ - ١١ - ٩٩٦٠ - ٩٧٨

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على سيد المرسلين ،  
وعلى آله المطهرين وصحبه المكرمين .

وبعد :

فاعلم أنه إذا وقع الخلاف بين المسلمين في أن هذا الشيء بدعة أو  
غير بدعة ، أو مكروه أو غير مكروه ، أو محرم أو غير محرم ، أو  
غير ذلك ، فقد اتفق المسلمون - سلفهم وخلفهم - من عصر  
الصحابة إلى عصرنا هذا - وهو القرن الثالث عشر منذ البعثة  
المحمدية - أن الواجب عند الاختلاف في أي أمر من أمور  
الدين بين الأئمة المجتهدين هو الرد إلى كتاب الله سبحانه وسنة  
رسوله ﷺ ، الناطق بذلك الكتاب العزيز ﴿ فَإِنْ لَمْ تَزْعَمْ فِي شَيْءٍ ﴾



قَرُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ <sup>(١)</sup> ومعنى الرد إلى الله سبحانه الرد إلى كتابه ، ومعنى الرد إلى رسوله ﷺ الرد إلى سنته بعد وفاته ، وهذا مما لا خلاف فيه بين جميع المسلمين ، فإذا قال مجتهد من المجتهدين : هذا حلال ، وقال الآخر : هذا حرام ، فليس أحدهما أولى بالحق من الآخر ، وإن كان أكثر منه علماً أو أكبر منه سنناً أو أقدم منه عصراً ؛ لأن كل واحد منهما فرد من أفراد عباد الله ، ومتعبد بما في الشريعة المطهرة مما في كتاب الله وسنة رسوله ﷺ ، ومطلوب منه ما طلب الله من غيره من العباد ، وكثرة علمه وبلوغه درجة الاجتهاد أو مجاوزته لها لا يسقط عنه شيئاً من الشرائع التي شرعها الله لعباده ، ولا يخرج به من جملة المكلفين من العباد ، بل العالم كلما ازداد علماً كان تكليفه زائداً على تكليف

(١) النساء : الآية : (٥٩) .



غيره ، ولو لم يكن من ذلك إلا ما أوجبه الله عليه من البيان للناس ، وما كلفه به من الصدع بالحق وإيضاح ما شرعه الله لعبادة ﴿ وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ لَتُبَيِّنُنَّهُ لِلنَّاسِ وَلَا

تَكْتُمُونَهُ ۖ ﴾<sup>(١)</sup> إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنزَلْنَا مِنَ الْبَيِّنَاتِ وَأَهْدَىٰ مِنْ بَيِّنَتٍ مَا بَيَّنَّاهُ لِلنَّاسِ فِي الْكِتَابِ أُولَٰئِكَ يَلْعَنُهُمُ اللَّهُ وَيَلْعَنُهُمُ اللَّعِينُونَ ﴿١٥٩﴾ ﴿<sup>(٢)</sup>

فلو لم يكن لمن رزقه الله طرفاً من العلم إلا كونه مكلفاً بالبيان للناس لكان كافياً فيما ذكرناه من كون العلماء لا يخرجون عن دائرة التكليف ، بل يزيدون بها علموه تكليفاً ، وإذا أذنبوا كان ذنبهم أشد من ذنب الجاهل وأكثر عقاباً ، كما حكاه الله سبحانه عمن عمل سوءاً بجهالة ومن عمله بعلم ، وكما حكاه في كثير

(١) آل عمران : الآية : (١٨٧) .

(٢) البقرة : الآية : (١٥٩) .

من الآيات عن علماء اليهود حيث أقدموا على مخالفة ما شرعه الله لهم ، مع كونهم يعلمون الكتاب ويدرسونه ، ونعى ذلك عليهم في مواضع متعددة من كتابه ، ويكتهم أشد تبيكيت ، وكما ورد في الحديث الصحيح : « إن من أول من تسعر بهم جهنم : العالم الذي يأمر الناس ولا يأتمر ، وينهاهم ولا ينتهي »<sup>(١)</sup>.

وبالجملة فهذا أمر معلوم ، أن العلم وكثرته وبلوغ حامله إلى أعلى درجات العرفان لا يسقط عنه شيئاً من التكاليف الشرعية ، بل يزيدها عليه شدة ، ويخاطب بأمور لا يخاطب بها الجاهل ، ويكلف بتكاليف غير تكاليف الجاهل ، ويكون ذنبه أشد وعقوبته أعظم ، وهذا لا ينكره أحد ممن له أدنى تمييز بعلم

(١) رواه الترمذي (٢٣٨٢) ، وقال : « هذا حديث حسن غريب » ورواه ابن حزيمة في صحيحه (٢٤٨٢) ، والحاكم في المستدرک (٤١٩/١) ، وصححه ووافقه الذهبي .

الشريعة ، والآيات والأحاديث الواردة في هذا المعنى لو جمعت  
لكانت مؤلفاً مستقياً ، ومصنفأ حافلاً ، وليس ذلك من غرضنا  
في هذا البحث ، بل غاية الغرض من هذا ونهاية القصد منه هو  
بيان أن العالم كالجاهل في التكاليف الشرعية والتعبد بها في  
الكتاب والسنة ، مع ما أوضحناه لك من التفاوت بين الرتبين ،  
رتبة العالم ورتبة الجاهل في كثير من التكاليف واختصاص العالم  
منهما بما لا يجب على الجاهل .

وبهذا يتقرر لك أن ليس لأحد من العلماء المختلفين ، أو من  
التابعين لهم والمقتدين بهم أن يقول : الحق ما قاله فلان دون  
فلان ، أو فلان أولى بالحق من فلان ، بل الواجب عليه - إن كان  
ممن له فهم وعلم وتمييز - أن يرد ما اختلفوا فيه إلى كتاب الله  
وسنة رسوله ﷺ ، فمن كان دليل الكتاب والسنة معه فهو على



الحق وهو الأولى بالحق ، ومن كان دليل الكتاب والسنة عليه لا  
 أنه كان هو المخطئ ، ولا ذنب عليه في هذا الخطأ ، إن كان قد وفي  
 الاجتهاد حقه ، بل هو معذور ، بل مأجور ، كما ثبت في الحديث  
 الصحيح أنه : « إذا اجتهد الحاكم فأصاب فله أجران ، وإن  
 اجتهد فأخطأ فله أجر » <sup>(١)</sup> فناهيك بخطأ يؤجر عليه فاعله ،  
 ولكن هذا إنما هو للمجتهد نفسه إذا أخطأ ، ولكن لا يجوز لغيره  
 أن يتبعه في خطئه ، ولا يعذر كعذره ، ولا يؤجر كأجره ، بل  
 واجب على من عده من المكلفين أن يترك الاقتداء به في الخطأ  
 ويرجع إلى الحق الذي دل عليه الكتاب والسنة .

وإذا وقع الرد لما اختلف فيه أهل العلم إلى الكتاب والسنة  
 كان من معه دليل الكتاب والسنة هو الذي أصاب الحق ووافقه ،

(١) رواه البخاري (٧٣٥٢) ومسلم (١٧١٦)

وإن كان واحداً ، والذي لم يكن معه دليل الكتاب والسنة هو الذي لم يصب الحق ، بل أخطأ ، وإن كان عدداً كثيراً ، فليس لعالم ولا لمتعلم ولا لمن يفهم - وإن كان مقصراً - أن يقول : إن الحق بيد من يقتدي به من العلماء ، إن كان دليل الكتاب والسنة بيد غيره ، فإن ذلك جهل عظيم ، وتعصب ذميم ، وخروج من دائرة الإنصاف بالمرة ؛ لأن الحق لا يعرف بالرجال ، بل الرجال يعرفون بالحق ، وليس أحد من العلماء المجتهدين والأئمة المحققين بمعصوم ، ومن لم يكن معصوماً فإنه يجوز عليه الخطأ كما يجوز عليه الصواب ، فيصيب تارة ويخطئ أخرى ، ولا يتبين صوابه من خطئه إلا بالرجوع إلى دليل الكتاب والسنة ، فإن وافقهما فهو مصيب ، وإن خالفهما فهو مخطئ ، ولا خلاف في هذه الجملة بين جميع المسلمين أولهم وآخرهم ، سابقهم

ولاحقهم ، كبيرهم وصغيرهم ، وهذا يعرفه كل من له أدنى  
 حظ من العلم ، وأحقر نصيب من العرفان ، ومن لم يفهم هذا  
 ويعترف به فليتهم نفسه ، ويعلم أنه قد جنى على نفسه باخوض  
 فيها ليس من شأنه ، والدخول فيما لا تبلغ إليه قدرته ، ولا ينقد  
 فيه فهمه ، وعليه أن يمسك قلمه ولسانه ، ويستغل بطلب  
 العلم ، ويفرغ نفسه لطب علوم الاجتهاد التي يتوصل بها إلى  
 معرفة الكتاب والسنة وفهم معانيهما ، والتميز بين دلائلها ،  
 ويجهد في البحث في السنة وعلومها ، حتى يتميز عنده  
 صحيحها من سقيمها ، ومقبوها من مردودها ، وينظر في كلام  
 الأئمة الكبار من سلف هذه الأمة وخلفها حتى يهتدي بكلامهم  
 إلى الوصول إلى مطلوبه ، فإنه إن لم يفعل هذا وقدم الاشتغال بها  
 قدمنا ، ندم على ما فرط فيه قبل أن يتعلم هذه العلوم غاية



الندم ، وتعني أنه أمسك عن التكلم بها لا يعنيه ، وسكت عن الخوض فيها لا يدره ، وما أحسن ما أدبنا به رسول الله ﷺ فيها صح عنه من قول « رحم الله امرءاً قال خيراً أو صمت »<sup>(١)</sup> ، وهذا في الذي تكلم في العلم قبل أن يفتح الله عليه بها لا بد منه ، وشغل نفسه بالتعصب للعلماء ، وتصدير للتصويب والتخطئة في شيء لم يعلمه ولا فهمه حق فهمه ، ولم يقل خيراً ولا صمت ، فلم يتأدب بالأدب الذي أرشد إليه رسول الله ﷺ .

وإذا تقرر لك من مجموع ما ذكرناه وجوب الرد إلى كتاب الله وسنة رسوله ﷺ بنص الكتاب العزيز وإجماع المسلمين أجمعين ، عرفت أن من زعم من الناس أنه يمكن معرفة المخطئ من العلماء من غير هذه الطريق عند اختلافهم في مسألة من المسائل ،

(١) رواه البخاري (٦٤٧٥) ومسلم (٤٧٤) ، ونظيره « من كتاب به من بالله واليوم الآخر فليقل خيراً أو ليصمت » .

فهو مخالف لما في كتاب الله ، ومخالف لإجماع المسلمين أجمعين ،  
فانظر أرشدك الله إلى أي جناية جنى على نفسه بهذا الزعم  
الباطل ، وأي مصيبة وقع فيها بهذا الخطأ الفاحش ، وأي بلية  
جلبها عليه المصور والتقصير ، وأي عنة شديدة ساقها إليه  
التكلم فيما ليس من شأنه ؟

وها أنا أوضح لك مثلاً لما ذكرناه من الاختلاف بين أهل  
العلم ، ومن كيفية الرد إلى كتاب الله وسنة رسوله ﷺ ليتبين  
المصيب من المخطئ ، ومن بيده الحق ومن بيده غيره ، حتى  
تعرف الحق حق معرفته ، ويتضح لك غاية الانضاح ، فإن  
الشيء إذا ضربت له الأمثلة وصورت له الصور بلغ من  
الوضوح والجلالة إلى غاية لا يخفى معها على من له فهم صحيح  
وعقل رحيح ، فضلاً عما لم يكن له في العلم نصيب ، وفي

العرفان حظ ، ولنجعل هذه المسألة التي جعلناها مثالا لما ذكرناه وإيضاحاً لما أمليناه : هي المسألة التي طج بالكلام فيها أهل عصرنا ومصرنا ، خصوصاً في هذه الأيام لأسباب لا تخفى ، وهي : مسألة رفع القبور والبناء عليها ، كما يفعله الناس من بناء المساجد والقباب على القبور .

فنقول :

اعلم أنه قد اتفق الناس ، سابقهم ولاحقهم ، وأولهم وآخرهم من لدن الصحابة رضي الله عنهم إلى هذا الوقت : أن رفع القبور والبناء عليها بدعة من البدع التي ثبت النهي عنها ، واشتد وعيد رسول الله ﷺ لفاعليها - كما يأتي بيانه - ولم يخالف في ذلك أحد من المسلمين أجمعين ، لكنه وقع للإمام يحيى بن حمزة مقالة تدل على أنه يرى أنه لا بأس بالقباب والمشاهد على قبور الفضلاء ، ولم



يقل بذلك غيره ، ولا روي عن أحد سواء ، ومن ذكرها من المؤلفين في كتب الفقه من الزيدية فهو جري على قوله واقتداء به ، ولم نجد القول بذلك ممن عاصره ، أو تقدم عاصره عليه ، لا من أهل البيت ولا من غيرهم ، وهكذا اقتصر صاحب البحر الذي هو مدرس كبار الزيدية ، ومرجع مذهبهم ومكان البيان لخلافهم في ذات بينهم ، وللخلاف بينهم وبين غيرهم ، بل اشتمل على غالب أقوال المجتهدين وخلافاتهم في المسائل الفقهية ، وصار هو المرجوع إليه في هذه الأعصار وهذه الديار لمن أراد معرفة الخلاف في المسائل ، وأقوال القائلين بإثباتها أو نفيها من المجتهدين ، فإن صاحب هذا الكتاب الجليل لم ينسب هذه المقالة - أعني جواز رفع القباب والمشاهد على قبور الفضلاء - إلا إلى الإمام يحيى وحده ، فقد قال ما نصه :

مسألة : الإمام يحیی : لا بأس بالقباب والمشاهد على قبور الفضلاء والملوك لاستعمال المسلمين ولم ينكر . انتهى .

فقد عرفت من هذا أنه لم يقل بذلك إلا الإمام يحیی ، وعرفت دليله الذي استدل به ، وهو استعمال المسلمين مع عدم التكثير ، ثم ذكر صاحب البحر هذا الدليل الذي استدل به الإمام يحیی في الغيث واقتصر عليه ، ولم يأت بغيره .

فإذا عرفت هذا ، تقرر لك أن هذا الخلاف واقع بين الإمام يحیی وبين سائر العلماء ، من الصحابة والتابعين ، ومن المتقدمين من أهل البيت والمتأخرين ، ومن أهل المذاهب الأربعة وغيرهم ، ومن جميع المجتهدين أولهم وآخرهم ، ولا يعترض هذا بحكاية من حكى قول الإمام يحیی في مؤلفه ممن جاء بعده من المؤلفين ، فإن مجرد حكاية القول لا يدل على أن الحاكی يختاره ويذهب

إليه ، فإن وجدت قائلاً من بعده من أهل العلم يقول بقوله هذا ويرجحه ، فإن كان مجتهداً كان قائلاً بما قاله الإمام يحيى ، ذاهباً إلى ما ذهب إليه بذلك الدليل الذي استدل به ، وإن كان غير مجتهد فلا اعتبار بموافقه ، لأنها إنما تعتبر أقوال المجتهدين لا أقوال المقلدين .

فإذا أردت أن تعرف هل الحق ما قاله الإمام يحيى ، أو ما قاله غيره من أهل العلم ، فالواجب عليك رد هذا الاختلاف إلى ما أمرنا الله بالرد إليه ، وهو كتاب الله وسنة رسوله ﷺ .

فإن قلت : بين في العمل في هذا الرد حتى تتم الفائدة ، ويتضح الحق من غيره ، والمصيب من المخطئ في هذه المسألة .

قلت : افتح لما أقوله سمعاً ، وأرهق له ذهناً ، وهذا أنا أوضح لك الكيفية المطلوبة ، وأبين لك ما لا يبقى عندك بعده ريب ، ولا يصاحب ذهنك ونفهمك عنده لبس ، فأقول :



قال الله سبحانه : ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَاكُمْ إِلَّا قَحْطُوهُ وَمَا نَهَكُمْ عَنْهُ فَأَنْتَهُوا ﴾<sup>(١)</sup> ، فهذه الآية فيها الإيجاب على العباد بالانتهاء بما أمر به الرسول ﷺ والأخذ به ، والانتفاء عما نهى عنه ﷺ وتركه ، وقال الله سبحانه : ﴿ قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ ﴾<sup>(٢)</sup> ، ففي هذه الآية : تعليق محبة الله الواجبة على كل عبد من عباده باتِّباع رسوله ﷺ ، وأن ذلك هو المعيار الذي يعرف به محبة العبد لربه على الوجه المعتبر ، وأنه السبب الذي يستحق به العبد أن يحبه الله ، وقال الله سبحانه : ﴿ مَنْ يُطِيعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ ﴾<sup>(٣)</sup> ، ففي هذه الآية : أن طاعة الرسول طاعة الله ، وقال : ﴿ وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَالرَّسُولَ فَأُولَئِكَ مَعَ الَّذِينَ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ مِنَ النَّبِيِّينَ وَالصِّدِّيقِينَ وَالشُّهَدَاءِ

(١) الحشر : الآية (٧) .

(٢) آل عمران : الآية (٣١) .

(٣) النساء : الآية (٨٠) .

وَالصَّالِحِينَ وَحَسُنَ أُولَئِكَ رَفِيقًا ﴿٦٩﴾ ﴿١١٠﴾ ، فَأَرْجِبْ هَذِهِ السَّعَادَةَ لِمَنْ أَطَاعَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ ، وَهِيَ أَنْ يَكُونَ مِنْ هَؤُلَاءِ الَّذِينَ هُمْ أَرْفَعُ الْعِبَادَ دَرَجَةً عِنْدَهُ ، وَأَعْلَاهُمْ مَرْتَبَةً ، وَقَالَ : ﴿ وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ يُدْخِلْهُ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ حَالِينَ فِيهَا وَمِنْ تَحْتِهَا الْغُورُ الْعَظِيمُ ﴾ ﴿١١١﴾ وَمَنْ يُعِصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَعْتَصِ كِتَابَهُ يُدْخِلْهُ نَارًا كَالَّذِي فِيهَا وَلَهُ عَذَابٌ مُهِينٌ ﴾ ﴿١١٢﴾ ، وَقَالَ مَبْحَالَهُ : ﴿ وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَتَّقِ اللَّهَ وَيَتَّقِ أُولَئِكَ هُمْ الْفَائِزُونَ ﴾ ﴿١١٣﴾ ، وَقَالَ سُبْحَانَهُ : ﴿ وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ ﴾ ، وَأَنْزَلَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ أَنْ يَقُولَ : ﴿ قَاتِلُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا ﴾ ، وَالْآيَاتُ الدَّالَّةُ عَلَى هَذَا الْمَعْنَى فِي الْجُمْلَةِ أَكْثَرُ مِنْ ثَلَاثِينَ آيَةً .

(١) النساء : الآية : (٦٩)

(٢) النساء : الآيات : (١١٣-١١٤) .

(٣) النور : الآية : (٥٢)

ويستفاد من جميع ما ذكرناه : أن ما أمر به رسول الله ﷺ ونهى عنه كان الأخذ به واتباعه واجباً بأمر الله سبحانه ، وكانت الطاعة لرسول الله في ذلك طاعة لله ، وكان الأمر من رسول الله أمراً من الله .

وسنوضح لك ما صحح عن رسول الله ﷺ في غير حديث من النهي عن رفع القبور والبناء عليها ، ووجوب تسويتها ، وهدم ما ارتفع منها ، ولكننا هنا لنبتدى بذكر أشياء في حكم التوطئة والتمهيد لذلك ، ثم ننتهي إلى ذكر ما هو المطلوب ، حتى يعلم من اطلع على هذا البحث أنه إذا وقع الرد فيما قاله الإمام بحبي وما قاله غيره في القباب والمشاهد إلى ما أمر الله بالرد إليه ، وهو كتاب الله سبحانه وسنة رسوله ﷺ كان في ذلك ما يشفي ويكفي ، ويقنع ويعني ذكر بعضه ، فضلاً عن ذكر جميعه ، وعند





وهم يسقون المطر ، فعبدوهم ، ثم عبدتهم العرب بعد ذلك (١) ،  
وقد حكى معنى هذا في صحيح البخاري عن ابن عباس رضي الله عنهما ،  
وقال قوم من السلف : (٢) إن هؤلاء كانوا قوماً صالحين من قوم  
نوح ، فلما ماتوا عكفوا على قبورهم ، ثم صوروا تماثيلهم ، ثم  
طال عليهم الأمد فعبدوهم (٣) .

ويؤيد هذا ما ثبت في الصحيحين وغيرهما عن عائشة رضي الله عنها :  
« أن أم سلمة رضي الله عنها ذكرت لرسول الله ﷺ كنيسة رأتها بأرض  
الحبشة ، وذكرت له ما رأت فيها من الصور ، فقال رسول الله  
ﷺ : أولئك قوم إذا مات فيهم العبد الصالح أو الرجل الصالح  
بنوا على قبره مسجداً ، وصوروا فيه تلك الصور ، أولئك شرار  
الخلق عند الله » (٤) .

(١) رواه البخاري (٤٩٢٠) .

(٢) رواه البخاري (٤٢٧٠) ومسلم (٥٢٨) .

وأخرج ابن جرير في تفسير قوله تعالى : ﴿ اَنْزَلْنَاهُ اِلَيْكَ وَالْفَرْقِ ۝ ١١١ ﴾ قال : « كان يلت السويق للحاج ، فمات فعكفوا على قبره » (١).

وفي صحيح مسلم عن جنادة بن عبد الله السجلي رضي الله عنه قال : سمعت رسول الله ﷺ قبل أن يموت يقول : « ألا وإن من كان قبلكم كانوا يتخذون قبور أنبيائهم مساجد ، ألا فلا تتخذوا القبور مساجد ، فإني أنهاكم عن ذلك » (٢).

وفي الصحيحين من حديث عائشة رضي الله عنها قالت : « لما نزل برسول الله ﷺ طفق يطرح خيصة على وجهه ، فإذا اغتم

(١) النعم : الآية : (١١٩) .

(٢) عند البخاري في صحيحه (٤٨٥٩) عن ابن عباس رضي الله عنهما ، (١) كتاب الملائكة والجن

يلت سويق الحاج (١)

(٣) رواه مسلم (٥٣٢) .

كشفها ، فقال - وهو كذلك - : لعنة الله على اليهود والنصارى ،  
فقد اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد ، يحذر ما صنعوا»<sup>(١)</sup> .

وفي الصحيحين مثله أيضاً من حديث ابن عباس رضي الله عنهما<sup>(٢)</sup> .  
وفيها أيضاً من حديث أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال :  
« قاتل الله اليهود والنصارى اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد »<sup>(٣)</sup> .

وفي الصحيحين من حديث عائشة رضي الله عنها قالت : قال رسول  
الله ﷺ في مرضه الذي لم يقم منه : « لعن الله اليهود والنصارى ،  
اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد » . قالت : ولولا ذلك لأبرق قبره ،  
غير أنه خشي أن يتخذ مسجداً<sup>(٤)</sup> .

(١) رواه البخاري (٤٣٥) ومسلم (٥٣١) .

(٢) رواه البخاري (٤٣٦) ومسلم (٥٣١) .

(٣) رواه البخاري (٤٣٧) ومسلم (٥٣٠) ، وليس فيها ذكر النصارى .

(٤) رواه البخاري (١٣٣٠) ومسلم (٥٢٩) .

وأخرج الإمام أحمد في مسنده بإسناد جيد ، من حديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه : أن رسول الله ﷺ قال : « إن من شرار الناس من تدرکہم الساعة وهم أحياء ، والذين يتخذون القبور مساجد »<sup>(١)</sup>

وأخرج أحمد وأهل السنن من حديث زيد بن ثابت رضي الله عنه : أنه ﷺ قال : « لعن الله زائرات القبور والمنخذين عليها المساجد والسرج »<sup>(٢)</sup>

وفي صحيح مسلم وغيره عن أبي الهياج الأسدي قال : « قال لي علي بن أبي طالب رضي الله عنه : ألا أبشرك على ما بعثني عليه

(١) المسند (٣٨٤٤) .

(٢) الحديث بهذا اللفظ أخرجه الإمام أحمد (٢٠٣٠) وأبو داود (٣٢٣٦) والسنن

(٢٠٤٣) والترمذي (٣٢٠) عن ابن عباس وأخرجه ابن ماجه (١٥٧٥) عن ابن

عباس ، باللفظ : « لعن رسول الله ﷺ زائرات القبور » .



رسول الله ﷺ : أن لا أدع مثالاً إلا طمسته ، ولا قبراً مشرفاً إلا سويته <sup>(١)</sup> .

وفي صحيح مسلم أيضاً عن ثمامة بن شفي نحو ذلك <sup>(٢)</sup> .

وفي هذا أعظم دلالة على أن تسوية كل قبر مشرف بحيث يرتفع زيادة على القدر المشروع واجبة متحتمة ، فمن إشراف القبور : أن يرفع سمكها ، أو يجعل عليها القباب أو المساجد ، فإن ذلك من المنهي عنه بلا شك ولا شبهة ، وهذا فإن النبي ﷺ بعث لخدمها أمير المؤمنين علياً ، ثم إن أمير المؤمنين بعث لخدمها أبا الهيثج الأسدي في أيام خلافته .

(١) زوائد مسلم (٩٦٩) .

(٢) زوائد مسلم (٩٦٨) .

وأخرج أحمد وسلم وأبو داود والترمذي - وصححه -  
والنسائي وابن حبان عن حديث جابر قال : « نهى رسول الله  
ﷺ أن يحصص القبر ، وأن يبنى عليه ، وأن يوطأ »<sup>(١)</sup>  
وزاد هؤلاء المخرجون هذا الحديث عن مسلم : « وأن  
يكتب عليه » .

قال الحاكم : « النهي عن الكتابة على شرط مسلم ، وهي  
صحيحة غريبة »<sup>(٢)</sup> .

وفي هذا التصريح بالنهاي عن البناء على القبور ، وهو يصدق  
على ما بني على جوانب حفرة القبر ، كما يفعله كثير من الناس

(١) المسند (١٤٦٤٨) ومسلم (٤٧٠) بلفظ: (نهى رسول الله ﷺ أن يحصص القبر ،

وأن يقد عليه ، وأن يبنى عليه ) - ومن أبي داود (٣٢٢٥) والترمذي (١٠٥٢)  
والنسائي (٦٠٢٨) .

(٢) مستدرک الحاكم (١/٢٧٠) ، والنهي عن الكتابة صحيحة الحاكم والذهبي

من رفع قبور الموتى ذراعاً فما فوقه ؛ لأنه لا يمكن أن يجعل نفس  
 القبر مسجداً ، فذلك مما يدل على أن المراد بعض ما يقربه مما  
 يتصل به ، ويصدق على من بنى قريباً من جوانب القبر كذلك ،  
 كما في القباب والمساجد والمشاهد الكبيرة ، على وجه يكون القبر  
 في وسطها أو في جانب منها ، فإن هذا بناء على القبر ، لا يخفى  
 ذلك على من له أدنى فهم ، كما يقال : بنى السلطان على مدينة  
 كذا ، أو على قرية كذا سوراً ، وكما يقال : بنى فلان في المكان  
 الفلاني مسجداً ، مع أن سمك البناء لم يباشر إلا جوانب المدينة  
 أو القرية أو المكان ، ولا فرق بين أن تكون تلك الجوانب التي  
 وقع وضع البناء عليها قرية من الوسط ، كما في المدينة الصغيرة  
 والقرية الصغيرة والمكان الضيق ، أو بعيدة من الوسط كما في  
 المدينة الكبيرة والقرية الكبيرة والمكان الواسع ، ومن زعم أن في



لغة العرب ما يمنع من هذا الإطلاق فهو جاهل لا يعرف لغة العرب ، ولا يفهم لسانها ولا يدري بما استعملته في كلامها .  
 وإذا تقرر لك هذا علمت أن رفع القبور ووضع القباب والمساجد والمشاهد عليها قد لعن رسول الله ﷺ فاعله تارة ، كما تقدم ، وتارة قال : « اشتد غضب الله على قوم اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد » ، فدعا عليهم بأن يشتد غضب الله عليهم بما فعلوه من هذه المعصية ، وذلك ثابت في الصحيح <sup>(١)</sup> ، وتارة هي عن ذلك ، وتارة بعث عن يده ، وتارة جعله من فعل اليهود والنصارى ، وتارة قال : « لا تتخذوا قبوري وثناً » <sup>(٢)</sup> ، وتارة قال : « لا تتخذوا قبوري عيداً » <sup>(٣)</sup> ، أي : موسماً يجتمعون فيه كما صار

(١) لا وجود للحديث بهذا اللفظ في الصحيحين رواه مالك في الموطأ ١/ ١٧٢ برقم

(٤٦٤) ، وابن عبد البر في التمهيد ٥ / ٤١ ، ٤٣ برقم ٢٩ عن زيد بن أسلم عن سلا

(٢) رواه أحمد ( ٧٣٥٨ ) وغيره بإسناد صحيح .

(٣) رواه أبو داود ( ٢٠٤٢ ) وغيره بإسناد صحيح .

يفعله كثير من عباء القبور ! يجعلون لمن يعتقدون من الأموات أوقافاً معلومة يجتمعون فيها عند قبورهم ، ينسكون لها المناسك ، ويعكفون عليها ، كما يعرف ذلك كل أحد من الناس من أفعال هؤلاء المخذولين ، الذين تركوا عبادة الله الذي خلقهم ورزقهم ثم يميتهم ويحييهم ، وعبدوا عبداً من عباء الله ، صار تحت أطباق الشرى ، لا يقدر على أن يجلب لنفسه نفعاً ولا يدفع عنها ضرراً ، كما قال رسول الله ﷺ فيما أمره الله أن يقول : ﴿ لَا أَمْلِكُ لِنَفْسِي نَفْعاً وَلَا ضَرّاً ﴾<sup>(١)</sup> ، فانظر كيف قال سيد البشر وصفوة الله من خلقه بأمر ربه : إنه لا يملك لنفسه ضرراً ولا نفعاً ، وكذلك قال في أصحابه : « يا فاطمة بنت محمد ! لا أغني عنك من الله شيئاً »<sup>(٢)</sup> .

فإذا كان هذا قول رسول الله ﷺ في نفسه وفي أخص قرابته به وأحبهم إليه ، فما ظنك بسائر الأموات الذين لم يكونوا أنبياء

(١) الأعراف : الآية : ( ١٨٨ ) .

(٢) رواد البخاري ( ٤٧٧١ ) ومسلم ( ٢٠٤ ) .

معصومين ، ولا رسلاً مرسلين ؟ بل غاية ما عند أحدكم أنه فرد من أفراد هذه الأمة المحمدية ، وواحد من أهل هذه الملة الإسلامية ، فهو أعجز وأعجز أن ينفع أو يدفع عنها ضرراً .

وكيف لا يعجز عن شيء ، قد عجز عنه رسول الله ﷺ ، وأخبر به أمته كما أخبر الله عنه ، وأمره بأن يقول للناس بأنه لا يملك لنفسه ضرراً ولا نفعاً ، وأنه لا يغني عن أحص قرابته من الله شيئاً ؟ فإعجاباً ! كيف بطمع من له أدنى نصيب من علم أو أقل حفظ من عرفان أن ينفعه أو يضره فرد من أفراد أمة هذا النبي الذي يقول عن نفسه هذه المقالة ؟ والحال أنه فرد من التابعين له المقتدين بشرعه .

فهل سمعت أذنك - أرشدك الله - بضلال عقل أكبر من هذا الضلال الذي وقع في عباد أهل القبور ؟ ! إن الله وإنا إليه راجعون .



وقد أوضحنا هذا أبلغ إيضاح في رسالتنا التي سميناها « الدر النضيد في إخلاص كلمة التوحيد » ، وهي موجودة بأيدي الناس ، فلا شك ولا ريب أن السبب الأعظم الذي نشأ منه هذا الاعتقاد في الأموات هو ما زين الشيطان للناس من رفع القبور ، ووضع الستور عليها ، وتخصيصها وتزيينها بأبلغ زينة ، وتحسينها بأكمل تحسين ، فإن الجاهل إذا وقعت عينه على قبر من القبور قد بنيت عليه قبة فدخلها ، ونظر على القبور الستور الرائعة ، والسرَج المتألثة ، وقد سطعت حوله مجامر الطيب ، فلا شك ولا ريب أنه يمتلئ قلبه تعظيماً لذلك القبر ، ويضيق ذهنه عن تصور ما لهذا الميت من المنزلة ، ويدخله من البروعة والمهابة ما يزرع في قلبه من العقائد الشيطانية ، التي هي من أعظم مكائد الشيطان للمسلمين ، وأشد وسائله إلى ضلال

العباد ، ما يزلزله عن الإسلام قليلاً قليلاً ، حتى يطلب من صاحب ذلك القبر ما لا يقدر عليه إلا الله سبحانه فيصير في عداد المشركين .

وقد يحصل له هذا الشرك بأول رؤية لذلك القبر الذي حصار على تلك الصفة ، وعند أول زودة له ، إذ لا بد أن يخطر بباله أن هذه العناية البالغة من الأحياء بمثل هذا الميت لا تكون إلا لفائدة يرجوها منه ، إما دينوية أو أخروية ، فيستصغر نفسه بالنسبة إلى من يراه من أشباه العلماء زائراً لذلك القبر ، وعاكفاً عليه و متمسحاً بأركانه .

وقد يجعل الشيطان طائفة من إخوانه من بني آدم يقفون على ذلك القبر ، يخادعون من يأتي إليه من الزائرين ، يهولون عليهم الأمر ، ويصنعون أموراً من أنفسهم ، وينسبونها إلى الميت على

وجه لا يفتن له من كان من المغفلين ، وقد يصنعون أكاذيب  
 مشتملة على أشياء يسمونها كرامات لذلك الميت ، ويثبونها في  
 الناس ، ويكررون ذكرها في مجالسهم ، وعند اجتماعهم بالناس ،  
 فتشيع وتستفيض ، ويتلقاها من يحسن الظن بالأموات ، ويقبل  
 عقله ما يروى عنهم من الأكاذيب ، فيرونها كما سمعها ،  
 ويتحدث بها في مجالسه ، فيقع الجهال في بلية عظيمة من الاعتقاد  
 الشركي ، وينذرون على ذلك الميت بكرائم أمواتهم ، ويحسبون  
 على قبره من أملاكهم ما هو أحبها إلى قلوبهم ، لا اعتقادهم أنهم  
 ينالون بهاء ذلك الميت خيراً عظيماً وأجرأ كبيراً ، ويعتقدون أن  
 ذلك قرينة عظيمة ، وطاعة نافعة ، وحسنة متقبلة ، فيحصل  
 بذلك مقصود أولئك الذين جعلهم الشيطان من إخوانه من بني  
 آدم على ذلك القبر .

## شرح الصدور بتحريم رفع القبور

فإنهم إنما فعلوا تلك الأفاعيل ، وهولوا على الناس بتلك  
الشهاويل ، وكذبوا تلك الأكاذيب ، لينالوا جانباً من الحطام من  
أموال الطعام الأغنام ، وبهذه الذريعة الملعونة والوسيلة  
الإبليسية تكاثرت الأوقاف على القبور ، وبلغت مبلغاً عظيماً ،  
حتى بلغت غلات ما يوقف على المشهورين منهم ما لو اجتمعت  
أوقافه لبلغ ما يقناته أهل قرية كبيرة من قرى المسلمين ، ولو  
بيعت تلك الحياض الباطلة لأغنى الله بها طائفة عظيمة من  
الفقراء ، وكلها من النذر في معصية الله ، وقد صح عن رسول  
الله ﷺ أنه قال : « لا نذر في معصية الله »<sup>(١)</sup> ، وهي أيضاً من  
النذر الذي لا يتغنى به وجه الله ، وقد قال ﷺ : « النذر ما ابتغي

(١) رواه مسلم (١٦٤١)



به وجه الله»<sup>(١)</sup>، بل كلها من النذور التي يستحق بها فاعليها غضب الله وسخطه ؛ لأنها تقضي بصاحبها إلى ما يقضي به اعتقاد الإلهية في الأموات من تزلزل قدم الدين ، إذ لا يسمع بأحب أمواله وألصقها بقلبه ، إلا وقد زرع الشيطان في قلبه من محبة وتعظيم وتقديس ذلك القبر وصاحبه والمغالاة في الاعتقاد فيه ، مما لا يعود به إلى الإسلام سالماً ، نعوذ بالله من الخذلان .

ولا شك أن غالب هؤلاء المغرورين المخدوعين لو طلب منهم طالب أن ينذر بذلك الذي نذر به لقبر ميت على ما هو طاعة من الطاعات وقرينة من القربات لم يفعل ، ولا كاد .

(١) رواه الإمام أحمد (٦٧١٤) ، وأبو داود (٢١٩٢) ، وإسناده حسن .

فانظر إلى أين بلغ تلاعب الشيطان هؤلاء ، وكيف رمى بهم في هوة بعيدة القعر ، مظلمة الجوانب ، فهذه مفسدة من مفسدات رفع القبور وتشيدها وزخرفتها وتخصيصها .

ومن المفسدات البالغة إلى حد يرمي بصاحبه إلى وراء حائط الإسلام ، ويلقيه على أم رأسه من أعلى مكان من الدين : أن كثيراً منهم يأتي بأحسن ما يملكه من الأنعام ، وأجود ما يجوزه من المواشي ، فينحده عند ذلك القبر ، متقرباً به إليه ، راجياً ما يضمن حصوله له منه ، فيهل به لغير الله ، ويتعبد به لوثن من الأوثان ، إذ إنه لا فرق بين النحائر لأحجار منصوبة بسموها وثناً ، وبين قبر لميت بسموته قبراً ، ومجرد الاختلاف في التسمية لا يغني عن الحق شيئاً ، ولا يؤثر تحليلاً ولا تحريماً ، فإن من

## شرح الصدور بتحريم رفع القبور

أطلق على الخمر غير اسمها وشربها ، كان حكمه حكم من شربها وهو يسميها باسمها ، بلا خلاف بين المسلمين أجمعين .

ولا شك أن النحر نوع من أنواع العبادة التي تعبد الله العباد

لها كالتدايا والتداوية والضحايا ، فالتقرب بها إلى القبر والناحر لها

عنده لم يكن له غرض بذلك إلا تعظيمه وكرامته ، واستجلاب

الخبر منه واستدفاع الشر به ، وهذه عبادة لا شك فيها ، وكفاك

من شر سماعة ، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم ، إنا لله

وإنا إليه راجعون ، والنبي ﷺ يقول : « لا عقر في الإسلام » ،

قال عبد الرزاق : « كانوا يعقرون عند القبر ، يعني بقرأ

وشياها » رواه أبو داود بإسناد صحيح عن أنس بن مالك (١) .

(١) أبو داود ( ٣٢٢٢ ) وإسناده على شرط البخاري .

ويعد هذا كله ، فاعلم بما سقناه من الدلالة وما هو كالترديد لها ، وما هو كالخاتمة تحكم بها البحث ، يقضي أبلغ قضاء وينادي أرفع تداء ، ويدل أوضح دلالة ، ويفيد أجلى مفاد ، أن ما رواه صاحب البحر عن الإمام يحيى ، غلط من أغاليط العلماء ، وخطأ من جنس ما يقع للمجتهدين ، وهذا شأن البشر ، والمعصوم من عصمه الله ، وكل عالم يؤخذ من قوله ويترك ، مع كونه بحكمة من أعظم الأئمة إنصافاً ، وأكثرهم تحريماً للحق وإرشاداً وتأثيراً ، ولكننا رأينا قد خالف من عداه بما قال من جواز بناء القباب على القبور ، رددنا هذا الاختلاف إلى ما أوجب الله الرد إليه ، وهو كتاب الله وسنة رسوله ﷺ ، فوجدنا في ذلك ما قدمنا ذكره من الأدلة الدالة أبلغ دلالة ، والمنادية بأعلى صوت بالمنع من ذلك والنهي عنه ، واللعن لفاعله والدعاء عليه ، واشتداد غضب الله عليه ، مع ما في ذلك من كونه ذريعة إلى الشرك ، ووسيلة إلى الخروج عن الملة كما أو ضحناه ، فلو كان القائل بما



قاله الإمام يحيى بعض الأئمة أو أكثرهم لكان قولهم رداً عليهم ،  
كما قدمناه في أول هذا البحث ، فكيف والقائل به فرد من  
أفرادهم ؟ وقد صح عن رسول الله ﷺ أنه قال : « كل أمر ليس  
عليه أمرنا فهو رد »<sup>(١)</sup> ، ورفع القبور وبناء القباب والمساجد  
عليها ليس عليه أمر رسول الله ﷺ ، كما عرفناك ذلك فهو رد  
على قائله ، أي مردود عليه .

والذي شرع للناس هذه الشريعة الإسلامية هو الرب  
سيحانه بما أنزله في كتابه وعلى لسان رسوله ﷺ .

فليس لعالم - وإن بلغ من العلم إلى أرفع رتبة وأعلى منزلة -  
أن يكون بحيث يفتدى به فيما خالف الكتاب والسنة أو  
أحدهما ، بل ما وقع منه من الخطأ بعد توفيق الاجتهاد حقه

(١) البخاري (٣٦٩٧) ومسلم (١٧١٨) يلفظ : « من أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه

فهو رد » ، وفي رواية عند مسلم : « من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو رد » .

يستحق به أجراً ، ولا يجوز لغيره أن يتابعه عليه ، وقد أوضحنا هذا في أول البحث بما لا يأتي التكرار له بمزيد فائدة .

وأما ما استدل به الإمام يحيى حيث قال : ( لا استعمال المسلمين ذلك ، ولم ينكروه ، فقول مردود ؛ لأن علماء المسلمين ما زالوا في كل عصر يروون أحاديث رسول الله ﷺ في لعن من فعل ذلك ، ويقررون شريعة رسول الله ﷺ في تحريم ذلك في مدارسهم ومجالس حفاظهم ، يروونها الآخر عن الأول ، والصغير عن الكبير ، والمتعلم عن العالم ، من لندن أيام الصحابة إلى هذه الغاية ، وأوردها المحدثون في كتبهم المشهورة من الأمهات والمستندات والمصنفات ، وأوردها المفسرون في تفاسيرهم ، وأهل الفقه في كتبهم الفقهية ، وأهل الأخبار والسير في كتب الأخبار والسير ، فكيف يقال : إن المسلمين لم ينكروا

على من فعل ذلك ، وهم يروون أدلة النهي عنه والدعن لقاعله ،  
خلفاً عن سلف في كل عصر ؟ ومع هذا فلم يزل علماء الإسلام  
منكرين لذلك مبالغين في النهي عنه .

وقد حكى ابن القيم عن شيخه تقي الدين - رحمه الله -  
وهو الإمام المحيط بمذهب سلف هذه الأمة وخلفها ، أنه قد  
صرح عامة الطوائف بالنهي عن بناء المساجد على القبور ، ثم  
قال : « وصرح أصحاب أحمد ومالك والشافعي بتحريم ذلك ،  
وطائفة أطلقت الكراهة ، لكن ينبغي أن يحمل على كراهة  
التحريم ، إحساناً للظن بهم ، وأن لا يظن بهم أن يجوزوا ما  
تواتر عن رسول الله ﷺ نعن فاعله والنهي عنه » - انتهى .

فانظر كيف حكى التصريح عن عامة الطوائف ؟ وذلك يدل  
على أنه إجماع من أهل العلم على اختلاف طوائفهم ، ثم بعد  
ذلك جعل أهل ثلاثة مذاهب مصرحين بالتحريم ، وجعل

طائفة مصرحة بالكراهة ، وحملها على كراهة التحريم ، فكيف يقال : إن بناء القباب والمشاهد على القبور لم ينكره أحد ؟

ثم انظر كيف يصح استثناء أهل الفضل برفع القباب على قبورهم ، وقد صح عن النبي ﷺ - كما قدمناه - أنه قال : « أولئك قوم إذا مات فيهم العبد الصالح أو الرجل الصالح بنوا على قبره مسجداً » ، ثم لعنهم بهذا السب .

فكيف يسوغ من مسلم أن يستشي أهل الفضل بفعل هذا المحرم الشديد على قبورهم ، مع أن أهل الكتاب الذين لعنهم الرسول ﷺ وحذر الناس ما صنعوا لم يعصروا المساجد إلا على قبور صلحانهم .

ثم هذا رسول الله ﷺ سيد البشر وخير الخليفة وخاتم الرسل وصدقة الله من خلقه ، ينهى أمته أن يجعلوا قبره مسجداً أو وثناً أو عيداً ، وهو القدوة لأمة ، ولأهل الفضل من القدوة به والتأسي بأفعاله وأقواله الحظ الأوفر ، وهم أحق الأمة بذلك



وأولاهم به ، وكيف يكون فعل بعض الأمة وصلاحه مسوغاً لفعل هذا المنكر على غيره ؟ وأصل الفضل ومرجعه هو رسول الله ﷺ ، وأي فضل ينسب إلى فضله أدنى نسبة ، أو يكون له بحجبه أقل اعتبار ؟ فإن كان هذا محرماً متهاً عنه ملعوناً فاعله في

قبر رسول الله ﷺ ، فما ظنك بقبر غيره من أمته ؟

وكيف يستقيم أن يكون للفضل مدخل في تحليل المحرمات وفعل المنكرات ؟ اللهم غفراً .

والحمد لله الذي هدانا لهذا الحق ووفقنا لاتباعه ، وصلى الله على محمد عبد الله ورسوله وعلى آله أجمعين .



فهرس شرح الصدور

- ٥ الواجب عند الاختلاف الرجوع إلى الكتاب والسنة .....
- تواتر السنة عن رسول الله ﷺ بتحريم البناء على القبور وأن
- ١٥ ذلك مما لا خلاف فيه ، مع بيان جملة من الأحاديث في ذلك ..
- ٢٢ البناء على القبور من أعظم الوسائل الموصلة إلى الشرك .....
- ٣٨ ليس هناك فرق بين النحر للأحجار والنحر للأموات .....
- القول بجواز البناء على القبور انفراد به بحسب بن حمزة من
- ٤٠ الزيدية ورد المصنف عليه .....

## هواتف أصحاب الفضيلة أعضاء الفتوى ( الخارجية والداخلية )

م	الاسم	الرياض		مكة	الطائف
		مباشر	تحويل		
١	مراجعة الفتوى العام الشيخ عبدالعزیز بن عبدالله آل الشيخ	٤٥٨٢٧٥٧	٢٢١٠	٥٥٦٤١٥٧	٧٣٦٠٨١٧ ٧٣٢٢٦١١
٢	معالى الشيخ / د. صالح بن فوزان الفوزان	٤٥٨٨٥٧٠	٢٨٠٠	٥٥٨١٤٢٨	٧٣٣٢٦٦٣
٣	معالى الشيخ / د. أحمد بن علي سو الماركتي	١٧٢٦٧٩٨	٢٨٨٨	٥٥٤٣٢٥٢	٧٣٧٤٥٥٢
٤	معالى الشيخ / د. عبدالله بن محمد المطلق	٤٥٨٥٤٤٣	٢٧٧٧	٥٥٨٢٤٥٥	٧٣٧٤٥٥١
٥	معالى الشيخ / عبدالله بن محمد الحزين	٤٥١١٥٤١	٢٧٠٠	٥٥٧١٩٣٣	٧٣٣٤١٠٤
٦	معالى الشيخ / محمد بن حسن آل الشيخ	٤٥٩٦٩٥٣	٢١٠٠	٥٥٦٤٠٥٩	٧٣٣٥٠٨٨
٧	معالى الشيخ / د. عبدالكريم بن عبدالله الحضر	٤٥٩٥٩٥٦	٢٢٩٩		٧٣٧٤٥٥٣
٨	فضيلة الشيخ / حنف بن محمد المطلق	٤٥٩٧٣٧٩	٢٩٢٩		
٩	فضيلة الشيخ / عبدالله بن عبدالرحمن التويجري	٤٥١٤٤٧٧	٢٧٢٧		
١٠	فضيلة الشيخ / د. عبدالله بن عبدالعزيز الجبرين	٤٥٨١٨٩١	٢٥٢٥		

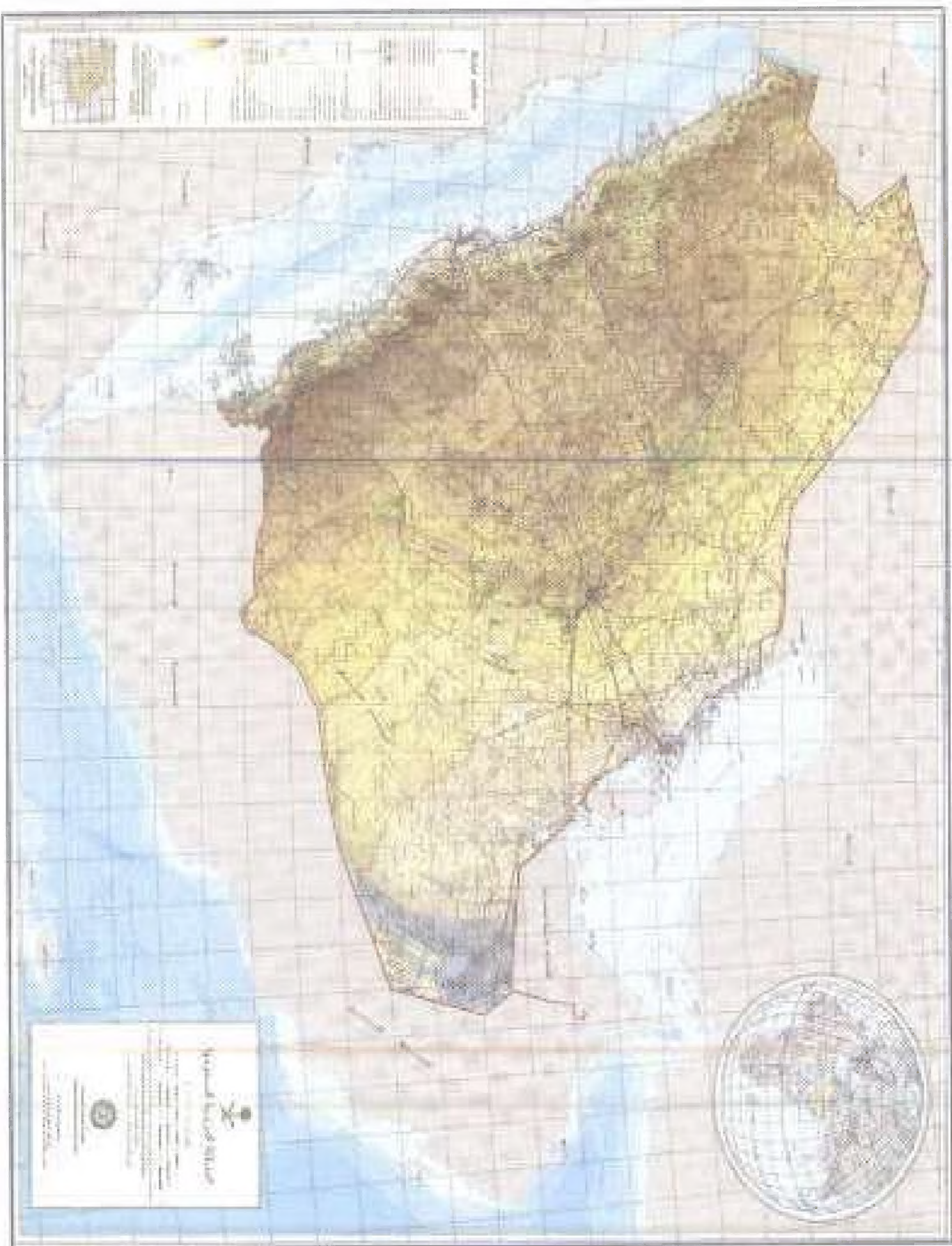
الرئاسة العامة للبحوث العلمية والإفتاء

السترا ٤٥٩٥٥٥٥ - ٤٥٩٦٢٩٢ الرياض

السترا ٥٥٠٧٧٧٧ مكة المكرمة

السترا : ٧٣٢٠٩٠٠ - ٧٣٢٨٨٨٨ الطائف





### خريطة المملكة العربية السعودية

صدرت هذه الخريطة من الهيئة العامة للمساحة بالمملكة العربية السعودية

الطبعة الثالثة ١٤٣٠ هـ - ٢٠٠٩ م

رقم الإيداع بمكتبة الملك فهد الوطنية ٣٨٣٦ / ١٤٣٠ هـ ردمك ٨٠١٥ - ٦٠٣ - ٩٧٨



# الرئاسة العامة للبحوث العلمية والإفتاء

## أ - الرياض

السنترال : ٤٥٩٥٥٥٥ - الرمز البريدي : ١١١٣١

فاكس : ٤٥٩٦٣٩٢ - ٤٥٩٦٩٤٣

موقع الرئاسة على الإنترنت <http://www.alifta.com>

## ب - مكة المكرمة

السنترال : ٥٥٠٧٧٧٧

فاكس : ٥٥٨٨٧٨٧

الأمانة العامة لهيئة كبار العلماء سنترال : ٥٥٨٨٠٠٧

## ج - الطائف

السنترال : ٧٣٢٠٩٠٠

فاكس : ٧٣٢٣٣٨٠ - ٧٣٦٩٤١٦